

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

## اللجنة الأولى

الجلسة ١٩

الثلاثاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الدباشي. . . . . (ليبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود من ٨٩ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن بنود جدول الأعمال، وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس: سنبداً بالاستماع إلى بقية المتكلمين بشأن مجموعة الأسلحة التقليدية. ووفقاً لبرنامج العمل والجدول الزمني، وجرياً على الممارسة المعتادة في اللجنة، سوف نستمع إلى عشرة من ممثلي المنظمات غير الحكومية عند حوالي الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر.

وقبل أن أعطي الكلمة للوفود لكي تدلي ببيانات، أود تذكير جميع الوفود بأن قوائم المتكلمين لجميع المجموعات المتبقية قد أغلقت الآن، وأحث مرة أخرى جميع المتكلمين على توشي الإيجاز في بياناتهم والالتزام بالوقت المخصص وهو أربع دقائق فقط، أقول أربع دقائق فقط، حتى تتمكن من إنجاز أعمالنا في

الموعد المحدد، ويرجى منكم بذل كل جهد ممكن لإنهاء الكلمة عند ملاحظة وميض الضوء الأحمر المثبت على الميكروفون، وإلا ستضطر الرئاسة لقطع الكلمة على المتكلم، وأدعو مرة أخرى جميع الوفود التي لديها بيانات طويلة إلى بذل كل جهد ممكن لتقديم ملخصات موجزة لبياناتها وتقديم البيانات الكاملة مكتوبة لنشرها على الموقع الشبكي للجنة QuickFirst، وأرجو التقيد بمدة أربع دقائق حتى لا يضطر الرئيس إلى قطع الكلمة على المتكلم.

السيد فرغل (مصر): اسمح لي في البداية أنؤكد مجدداً ثقة وفد مصر في قيادتكم الحكيمة وقدرتكم على توجيه أعمال لجنتنا نحو النجاح. إن وفد مصر يساند ما تضمنه البيان الذي سيدي به الممثل الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل البحرين بالنيابة عن المجموعة العربية (انظر A/C.1/68/PV.18).

تتطلع مصر إلى انعقاد الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1353506 (A)



إن جهود المجتمع الدولي يجب أن تتواصل من أجل التعاون لحل مشكلة الإنتاج الزائد وتراكم المخزون الذي يتسبب فيه منتجو ومصدرو الأسلحة التقليدية، وتؤكد مصر ضرورة بذل جميع الجهود من أجل إخضاع الإنتاج والمخزون في الدول الرئيسية المنتجة للرقابة الدولية. إذ إن المسألة الدولية هي الضمانة الوحيدة للحد من الآثار المحتملة الناتجة عن الخلل القائم بين منتجي الأسلحة الرئيسيين وباقي دول العالم. إن هذا الخلل يتفاقم نتيجة التحديث المستمر للأسلحة التقليدية، وتؤكد مصر في هذا الصدد أن التطور التكنولوجي لا يجب أن يطغى على الجانب الإنساني. إن التطوير المحتمل أو الفعلي للآلات القتالية ذاتية الحركة يثير العديد من التساؤلات بشأن امتثال هذه الأجهزة للقانون الدولي الإنساني، فضلا عن قضايا أخلاقيات الحرب. مثل هذه القضايا تحتاج إلى معالجة وينبغي وضع قواعد محددة قبل تطوير هذا النوع الحديث من الأسلحة أو استخدامه.

لقد اطلعت مصر باهتمام على تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لعام ٢٠١٣ وتطويره (انظر A/68/140)، وتؤكد مصر بهذه المناسبة ضرورة تعزيز التمثيل الإفريقي داخل المجموعة في ضوء التوصيات الخاصة بعقد الدورة القادمة لمراجعة عمل السجل عام ٢٠١٦، مع زيادة عدد الخبراء إلى ٢٠ خبيراً على الأقل. وتبدي استعدادها لتوفير الخبرات المصرية المتاحة على ذلك الصعيد. وتعرب مصر عن قلقها إزاء ما تبقى من متفجرات وألغام على أراضيها بعد الحرب العالمية الثانية في شكل ألغام أرضية لا تزال تسبب أضرارا إنسانية ومادية تعوق التنمية في بلادنا وكذلك في الشقيقة ليبيا.

اسمح لي، سيدي الرئيس، أن أحتتم بالتأكيد على أهمية مواصلة الجهود الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وتكديسها وتحديثها وإزالتها من خلال الحوار البناء الذي يشتمل على جميع الآراء في الغاية النبيلة

الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتؤكد أنها ستقدم كل العون والدعم للسفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان الدائم والمرشح لرئاسة الاجتماع.

ونذكر بأن انعقاد هذا الاجتماع يأتي نتيجة لنجاح مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار الذي ترأسته السيدة السفيرة جوي أوغوو الممثلة الدائمة لنيجيريا بشفافية وانفتاح وتوازن كاملين. وتؤكد مصر استمرار التزامها ببرنامج العمل والصك الدولي للتعقب وتؤكد كذلك أن الالتزامات على الدول الأعضاء تقوم على نص برنامج العمل والصك الدولي للتعقب وأن القضايا والمفاهيم الإضافية تعتبر مقترحات لم تحظ بالتوافق حتى الآن.

كما يود وفد مصر أن يعبر عن تقديره للجهود التي بذلها رئيس مؤتمر الأمم المتحدة النهائي لإبرام معاهدة تجارة الأسلحة التقليدية. فقد حرصت مصر على المشاركة بفعالية في أعمال المؤتمر وتوفير الظروف الكفيلة بإنجاحه. لكننا للأسف نجتمع اليوم في اللجنة الأولى بعد اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة التقليدية بالتصويت في الجمعية العامة، لذا نحث جميع الدول التي قررت الانضمام إلى المعاهدة على تنفيذها بحسن نية وبموضوعية وبطريقة متوازنة وعادلة، وتفادي أي شبهة لتوظيفها لأغراض سياسية أو اقتصادية ضيقة. ونؤكد أننا سوف نتابع عن كثب التطورات المتعلقة بدخول المعاهدة حيز النفاذ ثم تنفيذها على أرض الواقع من أجل تحديد موقفنا النهائي منها. وأغتتم هذه الفرصة لأكرر أن مصر تدرك جيدا الآثار الجسيمة المترتبة على الاتجار غير المشروع في الأسلحة بل وتعاني منها. لكننا نؤكد من جهة أخرى حق الدول السيادية في حيازة الأسلحة التقليدية وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها للدفاع عن نفسها واحتياجاتها الأمنية، كما نؤكد ضرورة عدم فرض أي قيود غير مبررة على نقل هذه الأسلحة.

جميع الأسلحة التقليدية. ولذلك، فإننا نحث جميع الدول الأطراف على تطبيق أحكام المعاهدة على أوسع نطاق ممكن من الأسلحة التقليدية، كما تشجعنا على ذلك الفقرة ٣ من المادة ٥ من المعاهدة. وقد ذكرنا أيضا أنه ينبغي تطبيق أحكام المعاهدة على جميع أنواع النقل، وليس فقط النقل التجاري، حيث لا تؤثر واسطة النقل على قدرات السلاح أو ما يمكن أن يحدثه من أضرار.

ومن دواعي سرورنا أن المعاهدة تحظر عمليات نقل الأسلحة التقليدية التي من شأنها أن تنتهك الالتزامات التعاقدية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك تلك الواردة في معاهدات حقوق الإنسان. كما تحظر المعاهدة جميع عمليات نقل الأسلحة التي قد تستخدم في ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب في جميع أنواع النزاعات المسلحة. وتعلق النرويج أيضا أهمية على الحكم الوارد في المادة ٧ بشأن التصدير وتقييم التصدير، الذي يقضي بعدم الإذن بأي عملية من عمليات النقل التي قد تؤدي إلى أي من النتائج السلبية المدرجة في تلك المادة بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي. ويسرنا أيضا أن يكون خطر العنف القائم على نوع الجنس والعنف ضد النساء والأطفال من بين المعايير التي يتعين تقييمها قبل الإذن بتصدير الأسلحة وأنه يتعين تقييم خطر تحويل المسار.

وستعمل النرويج من أجل جعل المعاهدة عالمية. ولتحقيق ذلك ولكفالة التنفيذ الفعال والشامل، ينبغي على تلك الدول التي هي في وضع يمكنها من القيام بذلك، أن تقدم المساعدة إلى الدول التي تحتاج إلى الدعم من أجل إنشاء نظم فعالة بما يكفي من المؤسسات والموارد والخبرات. سيكون هذا بالغ الأهمية من أجل نجاح المعاهدة.

أما أكثر المهام أهمية أمامنا فهي ضمان سرعة دخول الاتفاقية حيز النفاذ وإرساء الأساس للتنفيذ الكامل والفعال

لإنفاذ الأرواح الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مسلك أمين لا يشوبه التحيز أو الإقصاء، ولا تتحكم فيه الرغبة في الاحتكار والهيمنة.

**السيد لانغلاند (النرويج)** (تكلم بالإنكليزية): ترى النرويج أنه يمكن تحسين توفير الأمن للجميع بمستويات أقل بقدر كبير من مستويات التسلح القائمة اليوم. ولا تزال قضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار تشكل عناصر محورية في سياسة النرويج الأمنية والخارجية.

أما الجهود الرامية إلى الحد من العنف المسلح والمعاونة الإنسانية التي تتسبب فيها الأسلحة التقليدية والأسلحة الأخرى على حد سواء، فلا غنى عنها من أجل تحسين بيئة الأمن الوطني والعالمي ومن أجل التنمية. ويجب أن يكون البعد الإنساني في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة عنصرا أساسيا لمناقشتنا وجهودنا المبذولة، لأن سياساتنا ستقاس في نهاية المطاف استنادا إلى الآثار المترتبة على الأشخاص على أرض الواقع. ونحن بحاجة إلى الصكوك العالمية والإقليمية التي ستساعدنا في تحقيق نتائج جيدة.

ومن المحتمل أن تصبح معاهدة تجارة الأسلحة صكا من هذا القبيل. ولا يعد اعتماد الجمعية العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة هذا العام تاريخيا لمجرد كونه أول صك ملزم قانونا ينظم الاتجار بالأسلحة التقليدية، ولكن أيضا لأن المجتمع الدولي أثبت أنه من الممكن تحقيق النتائج دون التقييد بإطار التوافق في الآراء في عملية صنع القرار. أما المعاهدة فهي ليست مثالية، ولكن من المحتمل أن تصبح صكا قويا شريطة أن يتم تنفيذها على نحو فعال وشامل بأفضل النوايا. وينبغي أن تتسم معاهدة تجارة الأسلحة، عند بدء نفاذها، بالدينامية وبأن تكون صكا حيا وقابلا للتحسينات والتغييرات في المستقبل.

وفيما يتعلق بنطاق المعاهدة، أود التأكيد مجددا على رأي النرويج. وينبغي أن تشمل المعاهدة، من حيث المبدأ،

الرامية إلى تحسين تنظيم تجارة الأسلحة على الصعيد العالمي ومكافحة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية. كما ندعو جميع الدول لتقديم دعمها لمشروع القرار A/C.1/68/L.4 بشأن المعاهدة، الذي قدمه إلى اللجنة واضعوه السبعة: الأرجنتين وأستراليا وفنلندا وكوستاريكا وكنيا والمملكة المتحدة.

وترى اليابان أن اعتماد المعاهدة أمر يوفر زخما إيجابيا لبرنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى الرغم من أن الالتزامات السياسية الواردة في برنامج العمل المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة الصغيرة أصبحت الآن التزاما قانونيا، فلا يزال برنامج العمل أداة هامة لمعالجة الاتجار بها على نحو غير مشروع حيث إنه، بالاقتران مع الصك الدولي للتعقب، يشمل مجموعة واسعة من المسائل، بما في ذلك وضع العلامات والتعقب وإدارة المخزون. وتتطلب اهتمامنا المستمر، ومن الأهمية بمكان أن تواصل الأمم المتحدة مشاركتها مشاركة تامة في تلك المسائل.

ونظرا لانقضاء ١٢ عاما منذ اعتماد برنامج العمل، فإننا بحاجة إلى إجراء استعراضاً لنشاط السنوات الماضية ليس فقط لتحديد المسائل التي سيجري تناولها، ولكن أيضا مواصلة وضع التدابير الملموسة الرامية إلى الحد من المشاكل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. وتحرص اليابان على الاضطلاع بمسؤوليتها في عملية برنامج العمل في المستقبل، بما في ذلك الاجتماع المقبل للدول الذي يعقد مرة كل سنتين المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ونرحب بتعيين السفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان، رئيسا لاجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها إلى مشروع القرار السنوي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تعدده جنوب أفريقيا وكولومبيا واليابان، بحيث يعتمد مرة أخرى بتوافق الآراء.

وتسبب الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو الذخائر العنقودية ضررا إنسانيا خطيرا. ومن الأهمية بمكان أن نثابر

للمعاهدة. وعلينا جميعا أن نتحد من أجل تحقيق تلك الأهداف، ولنعمل مع المجتمع المدني في تنفيذ العملية. وقد كان المجتمع المدني والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، شركاء ذوي قيمة خلال عملية إبرام المعاهدة، وينبغي علينا مواصلة الاستفادة على نحو جيد من خبراتهم والتزامهم في المستقبل.

وتعد اتفاقية حظر الألغام واتفاقية الذخائر العنقودية مثالين يدلان على أنه من الممكن التفاوض على الصكوك المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح التي تعزز حماية المدنيين وتكون لها آثار إنسانية فورية على أرض الواقع. وسيكون المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر الألغام في مابوتو في عام ٢٠١٤ فرصة طيبة لتقييم عملنا والتطلع إلى المستقبل، وضمان أن نعمل بأفضل طريقة ممكنة لتحقيق هدف الاتفاقية، وهو بناء عالم خال من الألغام الأرضية، وتقديم الدعم اللازم إلى الضحايا.

**الرئيس:** أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان ليعرض مشروع

القرار A/C.1/68/L.4.

**السيد سانو (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): كانت معاهدة تجارة الأسلحة بلا شك إنجازا غير مجرى تاريخ تحديد الأسلحة التقليدية. ونحن سعداء بأن أصبحت المعاهدة حقيقة واقعة نتيجة لجهودنا الجماعية الحثيثة. ونظرا لقوة وفعالية معاهدة تجارة الأسلحة التي نحن بصدددها، فإن الاتجار بالأسلحة على الصعيد العالمي لم يعد الآن محدودا أو خفيا، ونحن ملتزمون بمنع وقوع هذه الأسلحة في أيدي الآثمة. ولضمان الجهود التي نبذلها بتفان، يجب أن تعمل معاهدة تجارة الأسلحة بطريقة شفافة تخضع للتدقيق. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ بأسرع ما يمكن، وستبذل اليابان قصارى جهدها لإبرام المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

وستواصل اليابان دورها في تعزيز التبكير في إنفاذ المعاهدة، وإنشاء أمانة فعالة، وقبل كل شيء، الجهود الدولية

عندما افتتح التوقيع عليها رسمياً. وتتخذ في الوقت الراهن ما يلزم من خطوات قانونية للتصديق على المعاهدة. وإذا أُريدَ للمعاهدة أن تُنفَّذَ تنفيذاً فعالاً، فينبغي أن تنضم إليها جميع دول العالم. وبالتالي، فإننا نشجع الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة صوب بذل هذا الجهد، حيث إن القوة الحقيقية للمعاهدة تكمن في تنفيذها على الصعيد العالمي.

ويشير اعتماد المعاهدة إلى آخر ما تم تحقيقه من نجاح في الجهود المتواصلة الرامية إلى تعزيز نزع السلاح التقليدي. ويعد برنامج عمل الأمم المتحدة الملزم سياسياً بشأن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أداة أخرى من أدوات نزع السلاح التقليدي. ومنذ عام ٢٠٠١، اتخذ برنامج العمل خطوات ملموسة بشكل مطرد في مكافحة آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومنذ البداية، كانت اليونان من مؤيدي برنامج العمل، وشجعتها الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢، وكذلك قرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣). وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا بحاجة إلى استكشاف التقارب في وجهات النظر القائمة بهدف أن يوفر الاجتماع الخامس للدول الذي يعقد مرة كل سنتين الفرصة من أجل مواصلة تحسين تنفيذ برنامج العمل.

وتواصل اليونان التزامها القوي بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها. ولا نزال نعتقد أن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة تظل المحفل الأنسب لمناقشة بروتوكول الذخائر العنقودية، حيث إنها تشمل أهم المنتجين والمستخدمين. ومن ثم، سوف تكون في وضع يسمح لها بإرساء توازن دقيق بين الاستخدام العسكري والشواغل الإنسانية. ونحن نعتقد أنه ينبغي مناقشة موضوع تكنولوجيا الروبوتات الفتاكة ذاتية التشغيل في هذا المحفل، حيث إن الاتفاقية تتمتع بوضع فريد يمكنها من الجمع بين الخبرة الدبلوماسية والقانونية والعسكرية للتصدي لهذه المسألة المستجدة.

على بذل الجهود لمعالجة المشاكل المرتبطة بتلك الأسلحة. ويعد استخدامها من جانب أي جهة فاعلة أمراً غير مقبول على الإطلاق، لأنها لا تشكل خطراً بالغا أو تضر بالمدنيين أثناء الصراعات وبعدها فحسب، بل يمكن أيضاً أن يكون لها أثر اجتماعي واقتصادي يستمر لسنوات عديدة أو حتى عقود. ويمثل التقرير الأخير بشأن استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية مصدر قلق عميق بالنسبة لنا. واليابان مقتنعة بأنه من الضروري أن تصبح الاتفاقيتان عالميتين. ويكفل تنفيذ الالتزامات التعاهدية، مثل تدمير المخزون، عدم استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية في المستقبل. وأود التأكيد مجدداً على دعوة اليابان لجميع الدول غير الأطراف في هاتين الاتفاقيتين للانضمام إليهما في أقرب وقت ممكن، ومشاركتنا في جهودنا الجماعية الرامية إلى إنهاء المعاناة التي تسببها تلك الأسلحة.

**السيد يانيماتس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود الإشارة إلى أن اليونان تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به بالأمس المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.18).

وفي حين نتابع باهتمام كبير التطورات في محافل نزع السلاح، كان العام الماضي معلماً بارزاً في مجال نزع الأسلحة التقليدية. وقد أرسى الترويج الناجح لعملية التفاوض التي استمرت لسبع سنوات من أجل اعتماد معاهدة ملزمة قانوناً لتجارة الأسلحة المعايير الضرورية التي من شأنها، في جملة أمور، منع نقل الأسلحة بشكل غير مسؤول وغير قانوني. وبعد أن تصدق على المعاهدة ٥٠ دولة وتدخل حيز التنفيذ، ستوفر منهاجاً ملموساً من أجل التجارة المشروعة في الأسلحة التقليدية، وستعمل في وقت لاحق، بمثابة أداة للحد من الاتجار غير المنظم بالأسلحة.

وقد دعمت اليونان الجهود المبذولة منذ البداية. وكانت من أوائل الدول التي وقعت على المعاهدة في ٣ حزيران/يونيه،



من المعاناة من جراء التجارة الدولية غير المسؤولة بالأسلحة التقليدية. وبالتالي، فإن التصديق على المعاهدة، ودخولها حيز النفاذ، وتنفيذها هي الخطوات الحاسمة التالية التي يجب اتخاذها. وإننا ندعو الدول الأعضاء إلى النظر في التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها في أقرب فرصة ممكنة. أما جهودنا الرامية إلى التنفيذ الكامل للمعاهدة بطريقة متوازنة وفعالة فينبغي أن تكون ناتجة عن رؤية قوية لتعزيز الأمن الدولي والإقليمي والوطني. ومن جانبها، وقعت ليسوتو على المعاهدة باعتبارها دليلاً على عزمنا الإسهام في إيجاد عالم أكثر أمناً. وسيجري الاضطلاع بالجهود الوطنية الرامية إلى التصديق على المعاهدة في الوقت المناسب.

وقد لا تكون المعاهدة حلاً لجميع المشاكل المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ومع ذلك، فإن وفد بلدي مقتنع بأن وجود صك عالمي، من قبيل اتفاقية تجارة الأسلحة، ينظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية هو أمر أساسي من أجل التعاون في صناعة الأسلحة. وستؤدي الاتفاقية بلا شك إلى الحد بصورة كبيرة من تحويل الأسلحة التقليدية إلى السوق غير الشرعية.

وبالرغم من أن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ما يزال الصك الوحيد المتفق عليه عالمياً بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن تنفيذه لا يزال يمثل تحدياً. ولن نغالي مهما قلنا في التأكيد على الحاجة الملحة إلى تنفيذ برنامج العمل هذا على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية على حد سواء. وندعو إلى تجديد الإرادة السياسية في تنفيذ البرنامج.

ونرى على الصعيد نفسه، أن زيادة التعاون الإقليمي والدولي تمثل عنصراً حيوياً من عناصر تنفيذ برنامج العمل بطريقة ناجحة. ومن المهم أيضاً التوصل إلى سبل جديدة

وبصفتنا دولة طرفاً في اتفاقية أوتاوا، فإننا نولي أهمية كبيرة للوفاء بالتزاماتنا وفقاً للمادتين ٤ و ٥، على الترتيب. وفي هذا الصدد، أنجزت اليونان التزاماتها الواردة في المادة ٥ المتعلقة بإزالة الألغام قبل الموعد المحدد بأربع سنوات، في حين لا تدخر جهداً من أجل إتمام عملية تدمير المخزون، على الرغم من الظروف المالية الصعبة. وإننا نتطلع إلى الاجتماع السنوي للدول الأطراف الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر، ونحن على استعداد للمشاركة بشكل بناء في المؤتمر الاستعراضي الثالث المقرر عقده في مابوتو في عام ٢٠١٤.

**السيد موتانياني (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد ليسوتو البيان الذي أدلت به ممثلة نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/68/PV.18).

ويمثل موضوع الأسلحة التقليدية أولوية بالنسبة إلى ليسوتو، كما هو الحال لدى العديد من البلدان النامية. فهذه الأسلحة يمكن الحصول عليها بسهولة، وتتسبب يومياً في خسائر كبيرة في الأرواح. وفي كثير من الأحيان تكون النساء والأطفال هم أول الضحايا. ودائماً ما يؤثر الاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تأثيراً سلبياً على السلام والأمن والتنمية. ومع ذلك، دائماً ما كان السبيل صوب تنظيم هذه الأسلحة محفوفاً بالصعوبات.

وكان هذا هو السياق الذي رحبنا فيه باعتماد الجمعية العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة في نيسان/أبريل. وبالتأكيد لم تكن المفاوضات الطويلة التي نتج عنها اعتماد المعاهدة أمراً سهلاً. ومع ذلك، هناك رغبة قوية من جانبنا جميعاً في أن تنتصر الإنسانية أولاً في نهاية المطاف؛ وكان هذا دليلاً واضحاً على ما يمكن للمجتمع الدولي تحقيقه من خلال تعددية الأطراف الفعالة المتمحورة حول الإنسان. ومن المهم الإشارة إلى أن اعتماد المعاهدة لم يكن غاية في حد ذاته. ولا يزال يتعين علينا اجتياز الاختبار الحقيقي لعزمنا على إنقاذ البشرية

تسهم بصورة فعالة في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه.

ترى كوبا أن القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الأجلين القصير والمتوسط يقتضي التصدي للأسباب الجذرية لتلك الظاهرة. ونشعر بالقلق من أن الجهود الدولية قد ركزت أساساً على التصدي للمظاهر الخارجية للظاهرة في البلدان النامية وليس على أسبابها الأعمق والمحددة لها، من قبيل تزايد الفقر والتخلف وعدم توفير الفرص للجميع. وينبغي إحراز المزيد من التقدم الملموس في تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين في ذلك المجال. ونرى أن هذه العناصر لا غنى عنها لتمكين الدول من المضي قدماً نحو الامتثال الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة.

لقد نوه المجتمع الدولي في آذار/مارس إلى عدم التوصل إلى اتفاق أو توافق في الآراء في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة. وقد أتاح المؤتمر فرصة تاريخية لإيجاد حل للعواقب الوخيمة المترتبة عن الاتجار غير المشروع وغير المنظم بتلك الأسلحة التي يتضرر منها الكثير من الدول والأفراد في جميع أنحاء العالم. غير أن الفرصة التاريخية هذه لم يُحسن اغتنامها على النحو المطلوب.

**السيد رولاند (المملكة المتحدة)** (تكلم بالإنكليزية):  
تؤيد المملكة المتحدة تماماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.18).

لقد كانت هذه السنة بالغة الأهمية بالنسبة لنا نحن الذين نعمل على مكافحة الانتشار غير المشروع وغير المسؤول للأسلحة التقليدية. فبعد مضي سبع سنوات من العمل الشاق، تمكنا من الاتفاق على إبرام معاهدة تجارة الأسلحة. غير أن مهمتنا لم تنته بعد. وقلنا في نيسان/أبريل أن التحدي الأكبر لا يزال في انتظارنا. ولكن لدينا الآن معاهدة قادرة على إنقاذ الأرواح ودعم التنمية وحماية الصناعات الدفاعية المشروعة،

لتعزيز هذه الآلية. وأود أن أؤكد للجنة في هذا الصدد أن بلدي ملتزم بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل.

**السيدة ليديسما هيرنانديث (كوبا)** (تكلمت بالإسبانية): لقد تمكن وفد بلدنا حتى الآن من التقيّد بالمدة المحددة للإدلاء ببياننا. ولكننا نلتزم إذناكم بهذه المناسبة، لأننا نحتاج إلى ما يزيد قليلاً على أربع دقائق. ونرجو، سيدي الرئيس، عدم اعتراضكم.

نلاحظ مع الشعور بالقلق، الأولوية التي أعطاها المجتمع الدولي لفئات معينة من الأسلحة التقليدية، من قبيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على حساب غيرها من الأسلحة التقليدية المتطورة ذات الأثر المدمر على وجه التحديد. وقد جعل تطوير الأسلحة التقليدية في جميع أنحاء العالم على مدى العقود الأخيرة القوة المدمرة لتلك الأسلحة أكثر تطوراً وفتكاً.

ولطالما وجهت حركة عدم الانحياز الانتباه في مناسبات عديدة إلى الاحتلال الكبير القائم بين البلدان الصناعية والبلدان النامية من حيث إنتاج الأسلحة التقليدية وحيازتها والاتجار بها. وشددت الحركة على ضرورة أن تعتمد البلدان المصنّعة إلى إجراء تخفيض كبير لإنتاج تلك الأسلحة والاتجار بها، كي يتسنى تعزيز السلم والأمن الدوليين والإقليميين. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لإيجاد الحلول الفعالة من أجل كفالة السلم والأمن الدوليين عن طريق الامتثال الصارم لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي يجب علينا أن نسعى إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل.

ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بتوافق الآراء. وتعيد تلك الوثائق التأكيد على الأهمية والصحة الكاملتين للبرنامج بوصفه أفضل أداة لمكافحة هذه الآفة. ونأمل أن تبرهن تلك الوثائق على جدواها، وأن

٢٢ تشرين الأول/أكتوبر استضافت المملكة المتحدة اجتماع لندن ١١ لمجموعة أصدقاء سوريا. ودعا وزراء الخارجية النظام السوري إلى إنهاء الحصار الذي يفرضه على المناطق الحضرية ووقف الهجمات العشوائية ضد المدنيين، وخاصة بواسطة القصف الجوي واستخدام القنابل العنقودية والقذائف التسيارية والبراميل المتفجرة.

ويواجه الشعب الليبي أيضا هذا الخطر كل يوم بسبب استمرار وجود الأسلحة والذخائر غير الآمنة المتخلفة عن أربعة عقود من التكديس المفرط وغير المنظم في ليبيا طوال فترة نظام القذافي. وإذ ننوه إلى أن الحكومة الليبية قد أعطت أولوية لتحديد الأسلحة والذخائر في مؤتمر باريس الوزاري، فإن المملكة المتحدة تحث المجتمع الدولي على العمل مع ليبيا والأمم المتحدة بغية التوصل إلى حل دائم لهذه المسألة. والمملكة المتحدة على استعداد لتوفير الخبرة والأموال وتقديم الدعم اللازم لهذه العملية.

ونرحب بالاختتام الناجح للاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية أوصلو بشأن الذخائر العنقودية، المعقود في لوساكا في الشهر الماضي. وتواصل المملكة المتحدة السير على الطريق المؤدي إلى تدمير آخر مخزوناتنا من الذخائر العنقودية قبل نهاية هذا العام، أي قبل خمس سنوات من التاريخ المستهدف. وما فتئت المملكة المتحدة تواصل على مدى ما يربو على ٢٠ عاما دعم بعض أكثر البلدان فقرا في شتى أنحاء العالم بهدف تمكينها من إزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وخلال السنوات الثلاث الماضية وحدها، تمكنت المملكة المتحدة - عبر برنامجها العالمي لمكافحة الألغام الذي تبلغ قيمته ٣٠ مليون جنيه استرليني - من إزالة ما يربو على ٧٠.٠٠٠ من الألغام الأرضية وتطهير أكثر من ١٠.٠٠٠ هكتار ملوثة بالألغام الأرضية أو مشتبه في خطورتها.

**السيد فان دير فاست** (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):  
تبيّن زيادة تنظيم استخدام الأسلحة التقليدية والاتجار بها أن في

غير أنها لن تتمكن من تحقيق أهدافها ما لم تنفّذ على الصعيد العالمي بصورة فعالة.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، دعمت المملكة المتحدة حدثا جانبيا بشأن العنف الجنساني ومعاملة تجارة الأسلحة. وبطلبها إلى الدول الأطراف - قبل الإذن بتصدير الأسلحة - تقييم المخاطر التي ينطوي عليها استخدام تلك الأسلحة في ارتكاب أعمال العنف الجنساني، إنما تتخذ معاهدة تجارة الأسلحة خطوات هامة في اتجاه جعل العالم مكانا أكثر أمانا. وما زال ينبغي القيام بالكثير من العمل. ولذلك السبب، فقد أطلق وزير خارجية بلدنا - أثناء الأسبوع الوزاري في إطار الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر - إعلان الالتزام بوضع حد للعنف الجنسي في حالات النزاع، وقد أيدته الآن ١٣٦ دولة.

ولم يكن إبرام معاهدة تجارة الأسلحة الإنجاز الوحيد الذي تحقق في العام الماضي. فقبل بضعة أسابيع، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذا القرار الهام يذكّرنا جميعا بضرورة العمل فيما يتعلق بالأسلحة غير المشروعة والضعيفة التنظيم التي تزعزع استقرار المناطق وتؤجج النزاعات وتدمر المستقبل.

لقد شعرنا هذا العام بخيبة أمل لعدم تمكن فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأسلحة التقليدية من التوصل إلى توافق في الآراء على اقتراح يدعو إلى إدراج الأسلحة الصغيرة بوصفها فئة إلزامية. ولكن ليست تلك الفرصة الوحيدة المتاحة لنا للعمل. وسيكون الاجتماع الخامس الذي يعقد مرة كل سنتين للدول الأطراف في برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه - الذي سيعقد في العام القادم - فرصة هامة لتقييم جهودنا ومضاعفتها.

ولسنا بحاجة إلى النظر بعيدا كي نرى الأضرار الناجمة عن الأسلحة التقليدية غير المشروعة أو الضعيفة التنظيم. وفي



الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية لحظر يحظى بقبول واحترام واسع النطاق.

وفيما يتعلق بأنظمة الروبوتات الفتاكة ذاتية التشغيل، فإن إمكانية تطويرها تثير العديد من التساؤلات القانونية والأخلاقية وتساؤلات تتعلق بالسياسات. في هولندا، بدأت مناقشة بشأن هذه المسألة، بمشاركة وزارتي الخارجية والدفاع، والشركاء المعنيين في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بهدف التوصل إلى فهم أفضل للتطورات التي حدثت في هذا المجال، وما يتصل بها من مشاكل. وإجابة على السؤال المتعلق بمشروعية منظومات الأسلحة، نسترشد بالقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي. وبينما يجري تطوير نظم أسلحة جديدة، ينبغي للدول أن تبقى ضمن حدود القانون الدولي. وسنشارك بفاعلية في المناقشات الخاصة بأنظمة الروبوتات الفتاكة ذاتية التشغيل. وفي ذلك الصدد، نؤيد اقتراح رئيس اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة إجراء مناقشة غير رسمية عن أنظمة الروبوتات الفتاكة ذاتية التشغيل في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة.

ونتطلع إلى اجتماع الدول الخامس المقبل الذي يعقد كل عامين للنظر في تنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة. ونأمل أن نواصل الاستفادة من النتائج التي تحققت حتى الآن. ونشدد كذلك على الحاجة إلى المزيد من البحث في مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة في أفريقيا. وتحقيقاً لتلك الغاية، تقوم هولندا بتمويل مشروع بحثي مع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة.

**السيد لويس (كولومبيا)** (تكلم بالإسبانية): تدرك كولومبيا جيداً الآثار السلبية الناجمة عن عدم وجود تنظيم دولي للتجارة بالأسلحة التقليدية. وبناء على ذلك، يرحب بلدي باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة. وسوف نسعى جاهدين بصورة بناءة إلى ضمان التعجيل بدخول ذلك الصك الدولي حيز النفاذ، والذي

الإمكان إحراز التقدم كما حدث بالفعل. ويتم تعزيز القانون الدولي عبر اتخاذ خطوات صغيرة أو بمجرد الوثبات الكبيرة. ومن شأن اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة من قبل الجمعية العامة في نيسان/أبريل أن يجعل العالم مكاناً أكثر أماناً ويحد من النقل غير المسؤول للأسلحة حين يكون هناك خطر ينجم عن إمكانية استخدام هذه الأسلحة في ارتكاب انتهاكات إنسانية أو انتهاكات لحقوق الإنسان على الصعيد الدولي. ونهيب بجميع الدول التي لم توقع ولم تصدق بعد على معاهدة تجارة الأسلحة أن تفعل ذلك.

وتمثل الشفافية عاملاً رئيسياً في تنفيذ المعاهدات. وسنواصل دعم سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وقاعدة بيانات التشريعات الوطنية بشأن عمليات نقل الأسلحة عن طريق عرض مشروع قرارين بشأن هذه المسائل. وإلى حين دخول المعاهدة حيز النفاذ واعتمادها على الصعيد العالمي، يظل هذان الصكان مفيدتين للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي.

في مشروع القرارين المتعلقين بالشفافية في مجال التسلح (A/C.1/68/L.30)، وبالتشريعات الوطنية بشأن نقل الأسلحة (A/C.1/68/L.31)، ندعو جميع الدول إلى تزويد مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بالمعلومات المطلوبة.

لا تزال اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية هامتين للغاية. وفيما يتعلق بالألغام الأرضية، تم تحقيق تقدم كبير في تطهير المناطق المزروعة بالألغام، مع إكمال ٢٥ دولة طرفاً في الاتفاقية لبرامجها الخاصة بإزالة الألغام، وفي تدمير المخزونات، بتدمير أكثر من ٤٤,٥ مليون لغم. غير أن الأهم هو الانخفاض الكبير في عدد الضحايا الجدد. إن قتل المدنيين بالذخائر العشوائية لا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف. كما أن استخدام الذخائر العنقودية من قبل الدول غير الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، مثل سوريا، يستحق أشد الإدانة. وقد أخضعت هذه الاتفاقيات

واليابان. وسوف تؤكد، في جملة أمور، على ضرورة قيام الدول بتكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها الوطنية لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج العمل. ومرة أخرى، نأمل أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

ويعمل بلدي على معالجة المشكلة التي تمثلها الألغام المضادة للأفراد والتي أدت إلى تلوث واسع النطاق بسبب اشتراك الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول. في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس من هذا العام، قتلت الألغام المضادة للأفراد ٢٨٥ شخصا من الكولومبيين، بينهم عدد كبير ومتزايد من الأطفال. ويشكل ذلك تحديا بالنسبة إلى بلدي بوصفه دولة طرفا في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وقد أطلقت حكومة بلدي برنامجا رئاسيا للعمل الشامل ضد الألغام المضادة للأفراد، وهي تعمل من خلال مختلف عناصرها لمكافحة هذا البلاء.

وفيما يتعلق بعنصر مساعدة الضحايا، فإننا نؤكد على الجهود التي بذلتها كولومبيا، بالعمل مع النمسا، بوصفهما الرئيسيين المشاركين للجنة الدائمة المنبثقة عن الاتفاقية، والمعنية بمساعدة الضحايا والإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وقد عقدنا أيضا حلقة عمل للخبراء بشأن تقديم المساعدة للضحايا من الأطفال في جنيف، إلى جانب الاجتماع الذي يعقد بين الدورات والخاص باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في عام ٢٠١٣، والتي استهدفت وضع دليل للمساعدة والاهتمام في هذا المجال يُعتمد تقديمه رسميا في المستقبل القريب إلى الدول الأطراف في الاتفاقية.

**السيد مكثفي (الجزائر):** تؤيد الجزائر البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية وممثل البحرين بالنيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/68/PV.18)

اليوم، يشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ونقلها تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في بعض مناطق

يعد أمرا ضروريا من أجل ضمان أن يكون له تأثير حقيقي وإيجابي في حياة الملايين من الناس. وفي ذلك الصدد، نرحب بتوقيع ١١٣ دولة على المعاهدة ومصادقة سبع دول عليها، من بينها خمس دول تنتمي إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفيما يتعلق بمحتوى ونطاق المعاهدة، أود أن أؤكد على أهمية إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وليس فقط الفئات السبع الواردة في سجل الأسلحة التقليدية. فبالنظر إلى حجمها وسهولة حملها، فإن تلك الأسلحة تؤثر على الأمن العالمي. كما تحدد المعاهدة أيضاً تدابير ترمي إلى ضمان عدم وصول الأسلحة المنقولة إلى مستخدمين غير مرخص لهم، وعدم استخدامها في الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية. وتبرهن العملية على أنه في وسعنا، وضمن إطار الأمم المتحدة، المضي قدما في التفاوض على معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار واعتمادها. ولا يتطلب ذلك سوى المشاركة والإرادة من الدول الأعضاء. ونحن نرى في ذلك مثالا يمكن أن يعطي زحما لمفاوضات وآلية نزع السلاح.

ولدى كولومبيا معرفة مباشرة بتأثير عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة في التزاعات المسلحة. إن أي تحليل شامل ودقيق ومتوازن لتأثير عمليات نقل الأسلحة في حالات النزاع المسلح يجب أن يأخذ في الاعتبار العناصر التالية. أولا، يجب أن يعترف بحق الدول في الدفاع عن نفسها وفي الاستخدام المشروع للقوة. فلكل دولة الحق في الحصول على أسلحة تقليدية بموجب القانون الدولي لضمان سلامة مواطنيها. ثانيا، لا بد من التمييز بين الاتجار المشروع بالأسلحة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والدخائر. ثالثا، يجب التفريق بشكل واضح بين الدول والجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول.

وكما دأبت كولومبيا على ذلك، فإنها ستعرض في دورة هذا العام مشروع قرار بشأن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، إلى جانب جنوب أفريقيا

لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وبوصف الجزائر بلدا متضررا من مشكلة الألغام الأرضية، فإنها تولي أهمية خاصة لهذه المسألة، لا سيما وأنها ستتولى الرئاسة في كانون الأول/ديسمبر القادم للاجتماع الاستعراضي الثالث عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي هذا الصدد، قدمت الجزائر، إلى جانب سلوفينيا وكمبوديا، مشروع القرار A/C.1/68/L.3 المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام". وبعد إدخال تغييرات فنية على النص الحالي فإنه يتطابق مع نص سابق اعتمد بوصفه القرار ٣٢/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ز نحن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار هذا.

**السيد سفيثاسريني (تايلند)** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. في هذا العام، حققت الجهود المشتركة للدول اختراقا كبيرا في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح في مجال الأسلحة التقليدية. وترحب تايلند باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، وتتطلع إلى دخولها حيز النفاذ. سنشرع في العمليات الداخلية للتوقيع على المعاهدة في أقرب فرصة ممكنة. ونحن نرحب بمشروع القرار المتعلق بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة الذي سيُعرض على اللجنة الأولى، الأمر الذي من شأنه تقديم المساعدة إلى الدول التي يحق لها أن تصبح أطرافا في المعاهدة. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها وتهريبها لا تزال تشكل خطرا على صون السلم والأمن الدوليين والاستقرار والتنمية. ونحيط علما مع التقدير بإدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نطاق المعاهدة وباعتماد قرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣).

إن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

العالم. هذا هو الواقع، وبخاصة في أفريقيا. فقد أصبحت مثل هذه الأنشطة غير المشروعة مصدر قلق دائم للمجتمع الدولي. في هذا السياق، فإن الجزائر التي تضررت بصورة مباشرة من تلك الأنشطة الإجرامية تواصل تكثيف جهودها الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والتهريب عبر الحدود. إذ تنفذ تلك الأنشطة شبكات تعمل في المقام الأول بشكل غير مشروع، مؤججة نيران الإرهاب في منطقة الساحل.

وتمشيا مع الأنظمة المعمول بها، كثفت الجزائر في الآونة الأخيرة من جهودها العملية الرامية إلى مكافحة الشبكات الإجرامية والإرهابية. وقد رحبنا بتجديد التزام الدول الأعضاء ببرنامج الأمم المتحدة للعمل لمنع ومكافحة ووضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع الجوانب، كما يدل على ذلك المؤتمر الاستعراضي الثاني، والتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل.

ويبقى إيجاد آليات لزيادة فعالية التعاون والمساعدة الدولية عنصرا مهما في تنفيذ برنامج العمل. ويؤكد وفد الجزائر مجددا دعمه لتنفيذ برنامج العمل.

كما يكرر الوفد الجزائري تأييده لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. زمن الضروري التأكيد على أن التقارير الوطنية تشكل أيضا عنصرا أساسيا في تحسين تنفيذ برنامج العمل وجعله أكثر فعالية.

وفي هذا الصدد، تقدم الجزائر تقريرها بشكل متواصل. كما التزمت الجزائر بشكل كامل بتنفيذ الصك الدولي لتعقب الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة منذ اعتماده في عام ٢٠٠٥. ويؤيد وفد بلدي التأكيد أيضا على أهمية بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وهذا البروتوكول المعروف ببروتوكول الأسلحة النارية مكمل لاتفاقية الأمم المتحدة

حظر الألغام، المقرر عقده في سويسرا في وقت لاحق من هذا العام. وسنشارك بنشاط في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر الألغام الذي سيعقد في موزامبيق.

ترحب تايلند بالتقدم المحرز في مجال الأسلحة التقليدية والمفاوضات في مجال نزع السلاح. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل زحمه. ولا تزال تايلند متعهدة بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها.

**السيد أرايلي (أيرلندا)** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.18).

وفي أي وقت من الأوقات ننظر إلى المجتمع الدولي، فإنه يناقش المسائل المتعلقة بعدد كبير من الأسلحة وأنواعها ونظمها. وهذا يجسد أهمية التصدي للمشاكل الناجمة عن الأسلحة الأكثر استخداما في الصراعات المسلحة، والتي تسبب أكبر عدد من الإصابات. ومع ذلك، فإن المجال الذي نناقشه دينامي ونشط كثيرا لدرجة تجعل من غير العملي التكلم بالتفصيل عن جميع المسائل في غضون الوقت المخصص لإلقاء البيانات، لذا، أود فقط أن أعلق على بضعة المواضيع التي تحظى بأهمية بالغة.

ويمكن أن يسفر الاتجار غير المشروع وغير المسؤول بالأسلحة التقليدية عن آثار مدمرة. ونحن نتشاطر المسؤولية عن التأكد من أن الاتجار بالأسلحة لا يعرض للخطر الاستقرار أو ييسر وقوع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، أو يسهم في العنف القائم على نوع الجنس. ولهذا السبب، تنضم أيرلندا إلى الآخرين في الإعراب عن الترحيب العميق بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة. ونحن نشجع جميع الدول على التوقيع والتصديق عليها بأسرع ما يمكن، وأهنئ الدول التي صدقت عليها بالفعل.

إن إجراءات التصديق على صعيد أيرلندا الداخلي قد بلغت مرحلة متقدمة، ونحن لا نزال ملتزمين بإنجازها بسرعة. وخلال

ومكافحته والقضاء عليه يزود البلدان بالمبادئ التوجيهية والوسائل الفنية لدعم الرقابة على الصعيد المحلي. ومع ذلك، يبقى تنفيذها يمثل تحديا. وهناك حاجة إلى التعاون الوثيق وتقاسم المسؤولية بين البلدان المستوردة والمصدرة، لا سيما في وشم الأسلحة وتعقبها. ومن الضروري أيضا أن يُوفر لكل بلد من البلدان الموارد والمساعدة من أجل ضمان بناء القدرات. وتود تايلند من جديد أن تنوه بالعمل الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، في دعم حلقة عمل بعنوان "بناء القدرات والتغلب على الحواجز اللغوية في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة"، التي عقدت بتايلند في عام ٢٠١٢، بدعم من الحكومة الألمانية.

وتؤيد تايلند تأييدا تاما المبادئ الإنسانية الكامنة في صلب الجهود الدولية الرامية إلى معالجة مسألة الأسلحة اللإنسانية، مثل الألغام الأرضية والذخائر العنقودية. وبوصفنا دولة طرفا في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، لا نزال ملتزمين بالوفاء بالتزاماتنا، ولا سيما في مجال إزالة الألغام ومساعدة الضحايا. وبصفتنا الرئيس المشارك للجنة الدائمة المعنية بالموارد والتعاون والمساعدة، استضافت تايلند في بانكوك حلقة دراسية بشأن تعزيز التعاون والمساعدة. ونحن نسلم بالدور الأساسي لوحدة دعم تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والحكومة الأسترالية اللذين حققا نجاح هذا الحدث.

كما تخطط تايلند علما باعتماد الصيغة النهائية لاختصاصات مركز مكافحة الألغام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). وسيوفر المركز الإقليمي لبلدان الرابطة شبكة من التعاون لدعم الجهود التي يبذلها كل بلد من البلدان من أجل معالجة الآثار الإنسانية لمخلفات الحرب من المتفجرات، حسب الاقتضاء. وتتطلع تايلند إلى تحقيق نتيجة ناجحة للاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف في اتفاقية

أعرض على اللجنة الأولى مشروع القرار المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام"، الوارد في الوثيقة A/C.1/68/L.3. تعرض سلوفينيا مشروع القرار هذا بصفتها رئيسة الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عُقد بجنيف في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. اليوم، نحن نقدم مشروع القرار هذا إلى جانب وفدي كل من كمبوديا، التي تولت رئاسة الاجتماع السابق، والجزائر التي سترأس الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف الذي سيعقد بجنيف في الفترة من ٢ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر.

وهذا هو مشروع القرار التقليدي بشأن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد الذي ما فتئ يُقدم في كل عام منذ عام ١٩٩٧. والغرض الرئيسي من القرار هو مواصلة جمع الدعم السياسي من أجل فرض حظر شامل على الألغام المضادة للأفراد، وتمهيد الطريق إلى تحقيق عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

يستند نص مشروع القرار الذي نقدمه اليوم إلى النصوص السابقة. ومع ذلك، هناك مسألة واحدة نود تأكيدها. إن مشروع القرار يهدف الطريق للمؤتمر الاستعراضي الثالث الذي سيعقد في الخريف المقبل في مابوتو. وهناك، ستقوم الدول الأطراف بتقييم واستعراض تنفيذ خطة عمل كارتاخينا ٢٠١٠-٢٠١٤ التي اعتمدها في عام ٢٠٠٩ في كارتاخينا، كولومبيا. وسلوفينيا تعتبر المؤتمر فرصة جديدة لتوجيه جهودنا المشتركة وتحديد اتجاهات عملنا على مدى السنوات الخمس المقبلة. وتدعو سلوفينيا جميع الدول الأعضاء إلى دعم مشروع القرار والتصويت مؤيدة له، مما يدعم رؤيتنا المشتركة لعالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

اسمحوا لي الآن أن أستمع في الكلام بصفتي الوطنية. في البداية، تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.18).

السنة القادمة، سينصب اهتمامنا أكثر بلا شك على ضمان التنفيذ الفعال للمعاهدة. وأنا على ثقة من أنه إذا ظهرت نفس روح المشاركة البناءة فيما بين الدول، وبينها وبين المجتمع المدني في تنفيذ المعاهدة على النحو الذي اتضح في التفاوض عليها، فيمكننا أن نأمل في تحقيق النجاح في الفترة المقبلة.

أود أيضا أن أرحب أيما ترحيب بقرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسوف يساعد ليس في إبقاء الانتباه مركزا على المسألة الهامة جدا، ولكن أيضا على الأفكار في الفترة السابقة للاجتماع القادم للدول الذي يُعقد مرة كل سنتين في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ولا بد تطبيق نفس المبادئ التي توفر الأساس الذي يقوم عليه إبرام معاهدة تجارة الأسلحة على جميع مواضيع المناقشة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. سواء كان ذلك فيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد أو الذخائر العنقودية أو تدابير الشفافية أو الأثر البيئي للأسلحة أو استخدام الأسلحة المحرقة، على سبيل المثال لا الحصر، فإن التركيز ينبغي أن يكون دائما على ضمان احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة. يجب أن تطبق هذه المبادئ أيضا على الأسلحة التي ستطور في المستقبل، تماما مثل نظم الأسلحة الذاتية التشغيل. ويتسم الحوار والمناقشة بشكل بناء بأهمية من أجل التأكد من أن الإجراءات متسقة مع المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأيرلندا ملتزمة بالمضي قدما في مجال برنامج الأسلحة التقليدية على هذا الأساس، ونحن نتطلع إلى العمل مع الدول والمجتمع المدني في جميع المحافل ذات الصلة.

**الرئيس:** أعطي الكلمة لممثل سلوفينيا.

**السيد جيرمن (سلوفينيا)** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الجزائر وسلوفينيا وكمبوديا. أود أن



في أقرب وقت ممكن. وتأمل سويسرا في الإسهام في تحقيق النجاح المستقبلي للمعاهدة، الذي سيعتمد على مدى استعداد وقدرة الدول الأطراف على ضمان تنفيذها الكامل. ونحن عازمون على أن نستوفي من جميع الوجوه المعايير التي تنص عليها المعاهدة ونرغب في مساعدة الدول الأخرى على القيام بذلك أيضا. وفي هذا السياق، أعدت سويسرا إعلانا تفسيريا نموذجيا بشأن أحكام معينة من المعاهدة، والذي نأمل في إطلاع الدول الأعضاء المهتمة عليها.

وعلاوة على ذلك، فإننا نؤيد مختلف المشاريع الرامية لتحسين فهم المعاهدة وتسريع تنفيذها. وبموجب المادة ١٨ من المعاهدة، ستضطلع الأمانة بدور رئيسي في التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة. ويجب على مؤتمر الدول الأطراف إنشاء الأمانة واتخاذ قرار بشأن مقرها. ومهما كان النموذج أو الهيكل الذي سيقع الاختيار عليه، تعتقد سويسرا أن جنيف تقدم مزايا هامة وتأمل في أن يكون مقر الأمانة هناك.

فلا توجد مدينة أخرى لديها مثل هذه الشبكة الكثيفة من البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية وغير الحكومية والبرامج المشتركة بين الوكالات والمؤسسات الأكاديمية ذات المستوى العالمي. وإذا وقع الاختيار على جنيف لتكون مقرا للأمانة، فإنها ستستفيد على وجه التحديد من وجود خبرة واسعة في مجالات السياسة الأمنية وتحديد الأسلحة ونزع السلاح والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والتبادل التجاري الدولي. وفي جميع تلك المجالات، ثمة العديد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل بشأن القضايا ذات الصلة بالمعاهدة. وما شبكة معاهدة تجارة الأسلحة التي دُشنت مؤخرا في جنيف، وهي مبادرة تهدف إلى تنسيق الأنشطة المتصلة بتعزيز المعاهدة وتنفيذها، إلا دليلا آخر على المزايا التي تقدمها جنيف.

وبينما رحبنا بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية منذ عام ١٩٩١

بادئ ذي بدء، أود الآن أن أقول بضع كلمات عن معاهدة تجارة الأسلحة. من دواعي سرور سلوفينيا اعتماد الجمعية العامة أخيرا لمعاهدة تجارة الأسلحة في ٢ نيسان/أبريل وفتح باب التوقيع عليها. وقد كانت سلوفينيا من بين البلدان الأولى التي وقعت على المعاهدة، ونحن نبذل قصارى جهودنا لاستكمال عملية التصديق بحلول نهاية العام.

ثانيا، تكتسي الشفافية في مسائل التسليح أهمية كبيرة بالنسبة لنا. ومنذ البداية، أيدنا سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ومشروع قرار اللجنة الأولى ذي الصلة الذي قدمته هولندا. ويؤسفنا أن عدد التقارير الوطنية آخذ في التناقص، كما يظهر ذلك تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة (انظر A/68/140) المعمم اليوم، ونعتقد أن على الدول الأعضاء القيام بما هو أفضل في المستقبل. ونود أيضا أن نؤكد مجددا موقفنا الذي اتخذناه منذ فترة طويلة المتعلق بضرورة توسيع نطاق السجل ليشمل فئات جديدة من الأسلحة التقليدية، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثالثا، وفي الختام، إن سلوفينيا مؤيد قوي لاتفاقية الذخائر العنقودية. وقد رحبنا بالاجتماع الرابع الناجح للدول الأطراف الذي عقد خلال شهر أيلول/سبتمبر. ومن دواعي سرور سلوفينيا أن عدد الدول الأطراف قد بلغ الآن ٨٤ دولة، ونعتقد أننا يجب ألا نتوقف عند هذا الحد. ونأمل ونعتقد أن عملية إضفاء الطابع العالمي ستستمر وتمهد الطريق أمام إيجاد عالم خال من الذخائر العنقودية.

**السيد غروبر (سويسرا)** (تكلم بالفرنسية): شكل إبرام معاهدة تجارة الأسلحة واعتمادها انتصارا هاما للأمم المتحدة. وكانت سويسرا من بين أوائل الدول الأعضاء التي وقعت على المعاهدة. وبدأت منذ ذلك الحين عملية التصديق. كما نود أن ننتهز هذه الفرصة لتشجيع الدول الأخرى على القيام بالشيء ذاته من أجل ضمان أن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ

وسوف نستمر في دعم زيادة الشفافية في تجارة الأسلحة، ولا سيما من خلال ضمان إتاحة التقارير الوطنية عن نقل الأسلحة للجمهور، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ويمثل الموقع الشبكي الممتاز لمكتب شؤون نزع السلاح المتعلق بالتجارة العالمية في الأسلحة وقاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام المتعلقة بنقل الأسلحة مثالين ممتازين. ونرحب بمبادرات المنظمات غير الحكومية، لا سيما فيما يخص تحديد الأسلحة، الرامية إلى إنشاء آلية رصد بقيادة المجتمع المدني. وقد أيدت ليتوانيا بقوة إدراج معيار يتعلق بالعنف الجنساني في معاهدة تجارة الأسلحة، وترحب بالمناقشات الرامية إلى وضع ذلك موضع التنفيذ.

وخلال الدورة الحالية للجنة الأولى، تدعم ليتوانيا اعتماد مشروع قرار قوي بشأن الشفافية في مجال التسلح (A/C.1/68/L.31)، الذي تقدمه تقيديا هولندا، فضلا عن مشروع القرار بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة (A/C.1/68/L.4). وبينما شكل إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نطاق معاهدة تجارة الأسلحة إنجازا مهما، فإن من المهم للغاية مواصلة بذل جهودنا لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتكييفه مع واقع اليوم والغد. ونرحب بالنتائج التوافقية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢، ونهني سفير أفغانستان تانين، على تعيينه في منصب رئيس الاجتماع الخامس القادم من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين. ونحن على استعداد لدعم جهوده بصورة بناءة.

إن ليتوانيا تشيد باتخاذ قرار مجلس الأمن الأول من نوعه بشأن الأسلحة الصغيرة (القرار ٢١١٧ (٢٠١٣))، الذي شاركنا في تقديمه. وهو يتضمن أحكاما مهمة تقر بأثر الأسلحة الصغيرة على حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال،

(انظر A/68/140)، فإننا نأسف لعدم توصية الفريق بإدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كثمة ثامنة. ولا نزال مقتنعين بأنه من شأن اتخاذ هذه الخطوة تعزيز أهمية السجل بالنسبة للعديد من الدول، ولا سيما تلك المتضررة من هذه الأسلحة، وسيعزز بالتالي المشاركة في الآلية. ونشجع بقوة الدول الأعضاء على إبلاغ الأمين العام بشأن إذا ما كان غياب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كثمة رئيسية يحد من أهمية السجل بالنسبة لها، ويؤثر نتيجة لذلك تأثيرا مباشرا على مشاركتها.

ستترأس سويسرا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٤، وفي هذا السياق، سنواصل التشديد بقوة على أنشطة الأسلحة الصغيرة على الصعيد الإقليمي ودعم تحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أهمية الأسلحة التقليدية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. إن التكنولوجيات الجديدة تغير أساليب الحرب وسنواجه تحديات جديدة، يتمثل أحدها في منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل، كما جرى تسليط الضوء على ذلك خلال هذا العام في تقرير المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام (A/68/206). ونشير باهتمام إلى ضرورة أن ينظر الأمين العام في التكاليف بإجراء دراسة شاملة لدعم تلك الجهود بمشاركة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومعاهد البحوث ومؤسسات الفكر والرأي الأخرى.

**السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا)** (تكلمت بالإنكليزية): إن ليتوانيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.18). واسمحوا لي أن أوضح بعض الأمور التي تكتسي أهمية خاصة لوفد بلدي.

شكل اعتماد الجمعية العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة في نيسان/أبريل إنجازا رائعا حقا. وقد وقعت ليتوانيا في ٣ حزيران/يونيه على المعاهدة، وهي ملتزمة بالتصديق عليها بسرعة.

إسبانيا على الحاجة الملحة إلى تنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي. وقد أيدنا بقوة تلك العملية التي أدت إلى اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة منذ بدايتها، فضلا عن مشاركتنا في تقديم قرارات الجمعية العامة التي تشجع على ذلك.

وترى إسبانيا أن بدء نفاذ المعاهدة مسألة ملحة، وأن هناك ضرورة لضمان وجود عدد كبير من الموقعين عليها. وعليه، نحث الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك. في السياق ذاته، وفي سبيل التصدي لهذه الحاجة الملحة، قرر بلدي تنفيذ المادتين ٦ و ٧ من المعاهدة بصورة مؤقتة، علما بأنهما تشيران إلى تقييم وحظر صادرات الأسلحة على أساس الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، في جملة أمور.

ونذكر التحديات التي تطرحها المعاهدة بالنسبة للعديد من البلدان. وبالتالي، فإننا نود أن نضع خبرتنا تحت تصرف الدول الأخرى. ونحن على استعداد للتعاون مع الدول الأخرى ومكتب شؤون نزع السلاح من أجل تيسير تنفيذ المعاهدة. وعليه، قررنا أيضا دعم مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، جنبا إلى جنب مع أستراليا وألمانيا والداغمر وهولندا والمملكة المتحدة وسويسرا. ويتمثل هذا المشروع الذي جرى إطلاقه في حزيران/يونيه في إنشاء خط ائتمان لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة التقليدية. وينطبق على الأنشطة ذات الصلة بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، وعلى برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد أعطى فريق التخطيط الاستراتيجي أولوية في جلسته الأولى لسريان معاهدة الاتجار بالأسلحة وتنفيذها بهدف تشجيع المشاريع التي تركز على أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ويركز على الحاجة إلى رصد وتعزيز تنفيذ قرارات الحظر على الأسلحة بشكل أفضل. وتواصل ليتوانيا دعم تحقيق عالمية اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وتنفيذها بصورة كاملة، مع التركيز على تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف فيما يخص الوفاء بالتزاماتها، وخاصة في مجال تدمير المخزونات.

وتؤيد ليتوانيا مشروع القرار بشأن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد الذي قدمته سلوفينيا (A/C.1/68/L.3)، فضلا عن مشروع القرار بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/C.4/68/L.9)، الذي جرى التفاوض بشأنه في اللجنة الرابعة، والذي يتضمن في هذا العام إشارات قوية إلى الاستجابة السريعة وصياغة جديدة حول المسائل الجنسانية وتلك المتعلقة بمساعدة الضحايا. ونظل ملتزمين بقوة بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات الملحق بها بوصفها وسيلة أساسية لتعزيز القانون الإنساني الدولي.

وبوصف ليتوانيا أول دولة في منطقتنا تصدق على اتفاقية الذخائر العنقودية، فإنها تؤمن بفرض حظر شامل على تلك الأسلحة، وتشعر بقلق بالغ إزاء استخدامها، بما في ذلك الهجمات الأخيرة التي أفيد عن شنها على المدنيين في سوريا. وستكون النسخة الكاملة من بياني متاحة على الموقع الشبكي للبعثة الليتوانية.

**السيدة غونثالث - رومان (إسبانيا)** (تكلمت بالإسبانية): تؤيد إسبانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.18). وتود أن تدلي بالتعليقات التالية بصفتها الوطنية.

تمثل الأسلحة التقليدية الجزء الغالب من أسلحة الدمار الشامل، وهي تقتل من الضحايا سنويا ما يربو على عدد ضحايا جميع فئات الأسلحة الأخرى. وبالتالي، فإن من واجب المجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لهذه المسألة. لقد أكدت

وتلوثا بالألغام الأرضية والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحروب، والتي عانى منها بلدي على مدى ثلاثة عقود منصرمة، إذ أن هناك ما يزيد على ٤٠٠٠ منطقة ملوثة بالألغام والمقذوفات غير المنفجرة في جميع أنحاء العراق، الأمر الذي يهدد حياة السكان القاطنين في هذه المناطق وموارد عيشهم، فضلا عن عدم استثمار هذه المناطق وإقامة المشاريع الإنمائية وتطوير الحقول النفطية والزراعية فيها. ويمثل كل ذلك عائقا أمام عودة النازحين إلى مناطق سكنهم الأصلية، وحالت دون حصول تلك العوائل على مصادر عيشها بسبب وفاة أو إعاقة معيّلها.

وكما تعلمون، فإن بلدي العراق قد انضم إلى اتفاقية أوتاوا بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧، ودخلت حيز النفاذ بالنسبة له في الأول من شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨. وهو ملتزم وجاد في تخليص جميع المدن والأراضي العراقية من آثار المقذوفات والألغام غير المنفجرة تنفيذًا لما جاء في المادة ٥ من الاتفاقية، على الرغم من شح الإمكانيات المتاحة لبلدي حاليا. وتأتي هذه الجهود من خلال دعم وتطوير المؤسسات الحكومية المعنية وإعداد الخطط والبرامج الاستراتيجية المتعلقة بإزالة الألغام والمقذوفات غير المنفجرة. ومنذ انضمام العراق إلى هذه الاتفاقية، تعهدت الحكومة العراقية بالالتزام بتنفيذ جميع أحكامها المتعلقة بإزالة الألغام وتطهير المناطق الملوثة وتدمير المخزونات ومساعدة الضحايا وتأهيل الناجين، بغية إعادة إدماجهم في المجتمع. ولا زالت تبذل الحكومة العراقية جهودا حثيثة من أجل القضاء على آثار مخلفات الحرب كافة في بلدي العراق.

إن جهود العراق في مجال إزالة الألغام والمقذوفات غير المنفجرة ما زالت تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي والمجتمع المدني اللذين يشكلان عاملا مهما في مساعدة العراق وتسخير إمكانياته في إنجاز مهامه في هذا المجال وإتاحة الفرصة لتطوير البنية التحتية في أجواء آمنة. وإذ أغتنم هذه المناسبة، أقدم بالشكر والامتنان إلى جميع الدول الصديقة التي قدّمت يد المساعدة

وتود إسبانيا أيضا أن تتطرق إلى قرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بوصفه أول قرار للمجلس يتناول هذا النوع من الأسلحة، وقد كان بلدي أحد مقدمي مشروع القرار. ويمثل القرار حجر الزاوية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ومنع تكديس الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة واستخدامها على نحو مفرط.

وعلاوة على ذلك تولي إسبانيا أهمية فائقة لوضع وتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن الأدوات المستمدة من برنامج العمل. ونحن ملتزمون بالقدر ذاته بالبروتوكول المتعلق بمكافحة تصنيع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتجار غير المشروع بها، الذي يكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بوصفها الصك الوحيد الملزم قانونا على النطاق العالمي فيما يتعلق بهذه الأسلحة.

ونود أيضا أن نشدد على ضرورة تعزيز الرقابة على الاتجار بالذخائر بجميع أنواعها. وهذه مسألة أساسية ينبغي إدماجها في برنامج عمل الأمم المتحدة. ولن يتسنى لنا ضمان الرقابة الفعالة على تجارة الأسلحة والاتجار غير المشروع بها إلا بإدماج مراقبة الذخائر بجميع أنواعها في برنامج العمل. ونؤيد أيضا جميع التدابير الرامية إلى بناء الثقة والشفافية وإمكانية التنبؤ بها، من قبيل سجل الأسلحة التقليدية.

**السيد الطائي (العراق):** بداية، يود وفد بلدي أن يضم صوته إلى البيان الذي سوف يدلى به ممثل البحرين باسم المجموعة العربية، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.18).

يُعدُّ العراق من البلدان التي عانت من ثلاث حروب بسبب سياسات النظام السابق، والتي تسببت في آثار سلبية على الإنسان والبيئة على حد سواء. كما ويعتبر العراق من أكثر الدول تأثرا

للأسلحة التقليدية في عام ٢٠١٣. ولكن الفرق لم يتمكن للأسف من إنهاء مناقشته الطويلة التي امتدت على مدى ١٣ عاما بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الموافقة على توسيع نطاق السجل ليشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونأمل أن يعمل الفريق القادم للخبراء الحكوميين على تصحيح هذا القصور، وأن يعزز دور السجل بوصفه أحد تدابير بناء الثقة وضمان الشفافية على الصعيد العالمي.

وأنتقل الآن إلى تدمير الأسلحة التقليدية. فما تزال الولايات المتحدة تؤيد بقوة إزالة الأسلحة التقليدية وذخائرها البالية والفائضة والمعرضة للخطر وغير الآمنة، علاوة على إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات. ومنذ عام ١٩٩٣، قدمنا ما يزيد على ٢,١ بليون دولار في شكل معونة لبرامج تدمير الأسلحة التقليدية في أكثر من ٩٠ بلدا، بما في ذلك إزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة وتدمير الفائض من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر.

وقد ساعدنا ١٥ من الدول المتضررة لتصبح خالية من آثار الألغام. ومنذ عام ٢٠٠١، ساعدنا على تدمير أكثر من ١,٦ مليون من فوائض قطع الأسلحة أو الأسلحة السيئة التأمين وما يزيد على ٩٠ ألف طن من الذخائر في جميع أنحاء العالم.

ترحب الولايات المتحدة باتخاذ مجلس الأمن أول قرار قائم بذاته (القرار ٢١١٧ (٢٠١٣)) بشأن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتشكر أستراليا على دورها القيادي في هذا الموضوع. وتقدم الولايات المتحدة طائفة واسعة من المساعدات في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، وتساعد الدول في تحسين ممارساتها في مجال مراقبة الصادرات، وتقدم المساعدة التقنية في مجال الأمن المادي وإدارة المخزونات للأسلحة التقليدية والذخائر المعرضة للخطر.

عندما تقع منظومات الدفاع الجوي المحمولة - المعروفة أيضا باسم القذائف المحمولة على الكتف المضادة للطائرات -

بجميع أشكالها، وساهمت من خلال التعاون مع المؤسسات العراقية في برامج إزالة الألغام في العراق، ونخص بالذكر منها: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، الاتحاد الأوروبي، السويد، الدانمرك، النرويج، هولندا، اليابان، كوريا الجنوبية، ألمانيا، أستراليا، بلجيكا، اليونان، إيطاليا، أيرلندا، كرواتيا، والنمسا. كما نود أن نتقدم بالشكر والامتنان، إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، وإلى المنظمات غير الحكومية. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، لدعمه المتواصل في إقامة المؤتمرات والدورات التدريبية وإعداد النشرات والكتب التي لا يمكن الاستغناء عنها من قبل الكوادر العراقية.

**السيد بك (الولايات المتحدة الأمريكية)** (تكلم بالإنكليزية): لقد أوجزت ملاحظاتي، غير أن البيان الكامل الذي أدلت به الولايات المتحدة سيكون متاحا على الموقع الشبكي لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وعلى بوابة الأمانة العامة QuickFirst. ومراعاة للوقت، سأتناول عدة مسائل منفصلة في هذا البيان، بدءا بمعاهدة تجارة الأسلحة.

تعتز الولايات المتحدة بالتوقيع على المعاهدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر. فهي تساعد البلدان على بلوغ أرفع مستويات مراقبة تصدير الأسلحة التقليدية واستيرادها. وتساعد المعاهدة على تعزيز الأمن الوطني للدول وتسهم في بناء الأمن على الصعيد العالمي، فضلا عن النهوض بالأهداف الإنسانية الهامة دون المساس بالاتجار المشروع بالأسلحة التقليدية الذي يسمح لجميع الدول بتوفير ما يلزم للدفاع عن نفسها. وتتطلع الولايات المتحدة إلى بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر. وندعو جميع الدول التي لم توقع عليها بعد، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وبلدي مسرور بالمشاركة في فريق الخبراء الحكوميين الذي تولى استعراض مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة



الاحتفال بهذا الانخفاض الطفيف في الإنفاق العسكري العالمي. فنحن لا نزال نخصص، بشكل جماعي، ما يقرب من ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري. وشهدت السنوات العشر الماضية ارتفاعاً بنسبة ٥٠ في المائة في الإنفاق العالمي على الأسلحة التقليدية. ومن المفارقات أن الأسلحة التي توجج الصراعات وتدمرها تأتي من مناطق تنعم بالسلام. ثمة أربعة بلدان فقط تستحوذ على ثلثي صادرات الأسلحة في العالم، في حين أن البلدان النامية هي المستورد الرئيسي، بخاصة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا.

ومن الاتجاهات الأخرى المثيرة للقلق ما يجري من تطوير أنواع جديدة من الأسلحة التقليدية، من قبيل الروبوتات المستقلة القاتلة، واستخدام الطائرات المسلحة بدون طيار، التي تتسبب في القتل العشوائي للمدنيين. إن استخدام الطائرات بدون طيار، لا سيما خارج مناطق الصراع أو ميادين القتال، لا يشكل تحدياً قانونياً فحسب، بل ينطوي أيضاً على آثار خطيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وعلى المستوى الإنساني. ولا بد من وقفها على الفور. يجب إخضاع استخدام الطائرات بلا طيار للرقابة الدولية قبل أن يخرج عن نطاق السيطرة.

وبالمثل، فإن الروبوتات المستقلة القاتلة، التي يمكن أن تقرر بنفسها أن تطلق النار على أهداف مبرمجة سلفاً، بدون أي تدخل بشري، تشكل تحدياً أساسياً لحماية المدنيين، ولمفهوم تحميل المسؤولية. إنها قضية بتغيير الحرب التقليدية على نحو لا يمكن تصوره. لا بد من التصدي لتطويرها في المحافل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة، واجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة. ويجب ألا تعتقد الدول التي تمتلك حالياً هذه الأسلحة وتستخدمها أن هذه القدرات لن تنتشر بمرور الوقت، فهذه الدول أيضاً سوف تصبح عرضة لنفس الأسلحة ما لم يتم الحد من إنتاجها على الفور في إطار نظام دولي.

في أيدي الإرهابيين أو المتمردين أو المجرمين فإنها تشكل تهديدا خطيراً على المسافرين جواً، وعلى صناعة الطيران التجاري، والطائرات العسكرية في جميع أنحاء العالم. وتتعاون الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٣ مع البلدان في شتى أنحاء العالم في تدمير ما يزيد على ٣٣ ألف من منظومات الدفاع الجوي المحمولة الزائدة على الحاجة وغير المؤمنة والمحتازة بصورة غير مشروعة، أو المعرضة للخطر بطريقة أخرى، وآلاف أجهزة الإطلاق الأخرى في ٣٨ بلداً.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى الاجتماع السنوي للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وإلى وضع برنامج عمل لعام ٢٠١٤ يسمح للدول الأطراف في الاتفاقية بمواصلة دعم كونه الاتفاقية وتنفيذ جميع بروتوكولاتها. خلال العام الماضي، أثرت، في منتديات مثل مجلس حقوق الإنسان، تساؤلات فيما يتعلق بتطوير واستخدام أسلحة فناكة ذاتية التشغيل بالكامل. وكما أشار وفد الولايات المتحدة إلى مجلس حقوق الإنسان، فإننا نرحب بقيام الدول، في المحفل الملائم، بمناقشة الآثار القانونية والسياسية والتكنولوجية المرتبطة بالأسلحة القاتلة الذاتية التشغيل بالكامل. وفي رأينا أن اتفاقية الأسلحة التقليدية هي ذلك المحفل الملائم.

**السيد هاشمي (باكستان)** (تكلم بالإنكليزية): لئن كان الغرض من الاحتفاظ بالأسلحة النووية هو الردع في المقام الأول، فإن الأسلحة التقليدية هي التي تستخدم بالفعل بشكل يومي في قتل البشر. فهي توجج الصراعات، وترزع استقرار الدول، وتتسبب في الألم والمعاناة للبشرية في جميع أنحاء العالم. انخفض الإنفاق العسكري العالمي في عام ٢٠١٢ للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٨. ويقدر الإجمالي العالمي بنحو ١,٧٥ تريليون دولار، وهو ما يقل بنسبة ٠,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية عما كان عليه في عام ٢٠١١. ومع ذلك، فلا شيء يدعو إلى

المتحدة في إبرام معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونود أيضاً أن نشكر بحارة السفيرين وولكوت ممثل أستراليا، وغارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين، على مساهمتهما القيمة بصفتهم رئيسي مؤتمري معاهدة تجارة الأسلحة. ونود أن نثني على جميع الدول التي قد وقعت بالفعل على المعاهدة أو صدقت عليها. ونهيب بالدول التي لم توقع بعد على المعاهدة ولم تصدق عليها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وكما قدر السفير وولكوت، يمكننا أن نصل إلى عتبة ٥٠ تصديقا بحلول صيف عام ٢٠١٤.

لا يمكن لمعاهدة تجارة الأسلحة أن تقدم قيمة مضافة إلا إذا قامت جميع الدول - من البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة إلى البلدان النامية الصغيرة في جميع القارات - بالتوقيع والتصديق عليها وشرعت في تنفيذ المعايير التي تحددها المعاهدة. هناك العديد من الجهات المانحة والآليات التي تدعم الدول المحتاجة وتقدم لها الدعم التقني. بيد أنه ينبغي تفادي الازدواجية من خلال التنسيق الوثيق فيما بين الجهات المانحة.

يشكل قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي جزءاً هاماً من المعاهدة. ونحن على اقتناع بأن المعاهدة تنطوي على إمكانية الحد من العنف الجنساني وتعزيز حياة الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في ظل تهديد الصراع والعنف في جميع أنحاء العالم. وسوف تسهم المعاهدة أيضاً في تقليص الآثار السلبية للتجارة غير المسؤولة وغير المشروعة في السلاح. ونود مرة أخرى أن نشكر بكل إخلاص ممثلي المجتمع المدني الذين ساعدونا وشجعونا طوال المفاوضات. وما فتئ عملهم يؤدي دوراً أساسياً في تعزيز كونية المعاهدة وتنفيذها.

تقدم الوثيقة الختامية الموضوعية لمؤتمر عام ٢٠١٢ المعني باستعراض تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه التدابير والخطوات الملموسة التي تحقق التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل.

ويبذل المجتمع الدولي الكثير من الجهود بغرض تنظيم الأسلحة التقليدية. لقد اتخذت شتى الهيئات التابعة للأمم المتحدة العديد من القرارات والمبادئ التوجيهية والمقررات ذات الصلة بتلك الأسلحة. وفي وقت سابق من هذا العام، اعتمدت الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة. ويعكس عدم التوصل إلى توافق للآراء بشأن الموافقة النهائية على المعاهدة الطبيعة المعقدة والعويصة لمسائل الأسلحة التقليدية.

صوتت باكستان مؤيدة المعاهدة وهي تأمل أملاً صادقاً أن تتمكن المعاهدة من تحسين تنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية، وبالتالي الحد من المعاناة البشرية، بدون أن يؤثر ذلك على احتياجات الدول للدفاع عن النفس. ونحن نتوقع أن تنفذ المعاهدة على نحو غير تمييزي، وفقاً لمبادئها، وألا تتعرض المعايير الذاتية التي تتضمنها المعاهدة لإساءة استخدامها سياسياً. ومن شأن هذا أن يكون عنصراً رئيسياً في تعزيز فعالية المعاهدة وشمولها العالمي. باكستان طرف في الاتفاقية وجميع بروتوكولاتها الخمسة، بما في ذلك البروتوكول الثاني المعدل. لقد أحرزت الاتفاقية تقدماً كبيراً على طريق أن تصبح عنصراً لا غنى عنه في الآلية المعاصرة المتعلقة بالمسائل الإنسانية ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، وكذلك لتوفير محفل للنظر في أفضل السبل لحماية المدنيين والجنود على السواء من آثار هذه الأسلحة.

ويجب الحفاظ على التوازن الدقيق لهذه الصكوك لتقليل المعاناة البشرية من دون التضحية بالمصالح الأمنية المشروعة للدول. من الممكن تقليص المعاناة الإنسانية الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية إلى أدنى حد.

**السيد فيري (فنلندا)** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.168/PV.18).

أثبت هذا العام نجاحه في ميدان الأسلحة التقليدية. فقد عزز اعتماد الجمعية العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة مصداقية الأمم

القضايا وغيرها خلال الاجتماع الخامس الذي تعقده الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المقرر عقده في حزيران/يونيه من عام ٢٠١٤، وخلال دورة ٢٠١٤-٢٠١٨ لاستعراض برنامج العمل بمنع الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

تعرب كوستاريكا عن قلقها إزاء الآثار الإنسانية التي يرتبها استخدام الأسلحة المتفجرة في مناطق مكتظة بالسكان، كما ذكر الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2012/376). يعرب الأمين العام أيضا في التقرير عن قلقه إزاء استخدام المركبات الجوية غير المأهولة لشن هجمات محددة الهدف مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار تبعية لشدة التدمير. بينما تعترف كوستاريكا بأن المركبات الجوية غير المأهولة ليست أسلحة غير مشروعة، تدرك أيضا أنه يمكن لهذه المركبات أن تيسير نشر قوة مميّنة متعمدة في أراضي دول أخرى، مما يقوض حماية الحق في الحياة.

لذلك يتشاطر بلدي وجهات نظر المقررين الخاصين بشأن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، أو بإجراءات موجزة، أو الإعدام التعسفي، فيليب ألتون وكريستوف هايتز، التي وردت في تقريريهما الصادرين في عامي ٢٠١٠ (A/HRC/14/24) و ٢٠١٣ (A/68/362) على التوالي، وتشاطر أيضا ما ذكره المقرر الخاص بن إيمرسون في تقريره الأخير المقدم إلى الجمعية العامة (A/68/389). وفي هذا الصدد، تحض كوستاريكا الدول الأعضاء على ربط قضايا الشفافية والمساءلة، وخطر انتشار هذه الأسلحة. نعتقد أن العديد من المشاكل التي تم التسليم بها فيما يتعلق باستخدام طائرات مسلحة مسيّرة يمكن أن تفاقمها الزيادة في عدد الأسلحة الروبوتية الذاتية التشغيل.

وترى فنلندا أن المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة لها قيمتها في أنها توفر موجهات واضحة وعملية وشاملة للممارسين ومقرري السياسات بشأن ضوابط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أسهمت فنلندا مع آخرين في قيام معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بتطوير بعض الأدوات لتحسين تنفيذ المعايير.

وترحب فنلندا ترحيبا حارا باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. يأخذ القرار في الحسبان التوصيات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام، ويتيح المضي قدما بالديناميات التي بدأها معاهدة تجارة الأسلحة.

وتتطلع فنلندا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية أوتاوا، إلى الاجتماع السنوي للدول الأطراف والاجتماع التحضيري للمؤتمر الاستعراضي في كانون الأول/ديسمبر. من شأن هذه الاجتماعات الهامة أن تمهد الطريق نحو المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية في مابوتو العام المقبل. وما برحنا أيضاً ندعم العمل الإنساني المتعلق بالألغام في أنحاء عديدة من العالم سنوياً، مقدمين ما يقرب من ٦ ملايين يورو.

**السيدة شان (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية):** ترحب كوستاريكا باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، وإدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نطاقها. بيد أن بلدي يعتقد أن من الضروري توسيع نطاق الفئات الحالية في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وإضافة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كفتة جديدة فيه، كما أوصى بذلك فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره في تقريره الصادر في تموز/يوليه من هذا العام (انظر A/68/140، المرفق). ويجب أن نعمل أيضاً على تطوير معايير قوية والزامية لإدارة المخزونات والتصدي للمستويات المفرطة في إنتاج الأسلحة. نأمل في إحراز تقدم بشأن هذه

تتابع إكوادور بصورة وثيقة جميع المناقشات والمفاوضات المتعلقة بالأسلحة التقليدية وتلتزم بها التزاما تاما، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذخائر، والمتفجرات، والألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، كذلك بلدي طرف في اتفاقية الذخائر العنقودية، وفي اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. لذلك نعلق أهمية خاصة على البرنامج الإنساني لإزالة الألغام والذي تضطلع به بصورة مشتركة إكوادور مع بيرو على حدودنا المشتركة. كذلك إكوادور طرف في اتفاقية الأسلحة التقليدية وجميع بروتوكولاتها، بما في ذلك البروتوكول الثاني المعدل.

يعتقد بلدي أنه يجدر بالمجتمع الدولي أن يجري مناقشة أكثر تعمقا بشأن مسألة المركبات الجوية غير المأهولة والأسلحة الروبوتية الذاتية التشغيل بالكامل. إن ارتفاع عدد الضحايا بصورة عشوائية نتيجة الهجمات الخاطئة في المناطق المدنية والمسائل الأخلاقية والقانونية الخطيرة التي تنشأ في أعقاب تطوير التكنولوجيات العسكرية الجديدة، وهي مسائل تستبعد المشاركة البشرية أو المشاركة في مسؤولية اتخاذ قرار الدعوة إلى إجراء مناقشة عاجلة وجادة بشأن هذه المسائل الجديدة في ميدان الأسلحة التقليدية.

لقد صوتت إكوادور لصالح جميع القرارات المتصلة بالدعوة إلى عملية التفاوض بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، كون ذلك الصك يمكن أن يساهم مساهمة فعالة في تنظيم نقل الأسلحة والذخائر، وبذلك يساعد على مكافحة تحويل هذه الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة.

ما زالت إكوادور تعتقد أن فعالية معاهدة تجارة الأسلحة تقوم على ركيزتين: عالميتها ودرجة توازنها. ومما يكفل عالميتها التوصل إلى نتائج شفافة، وغير تمييزية وقائمة على توافق الآراء في عملية التفاوض المتعددة الأطراف، حيث يتم فيها الاستماع على النحو الواجب إلى شواغل جميع الدول الأعضاء وأخذها

يعتقد وفدي أنه ينبغي لنا أن نبدأ قريبا بالمحادثات الدولية حول قضية الروبوتات القاتلة الذاتية التشغيل. نحض الدول على النظر في وقف مؤقت على الصعيد الوطني فيما يتعلق باستحداث وإنتاج واستخدام هذه الأسلحة ومناقشة إمكانية حظرها.

إن المخلفات السامة للحروب تشكل تهديدا كبيرا للمدنيين خلال الصراع وبعد انتهاء الصراع. لدى الدول أيضا بضع التزامات لتقييم الآثار البيئية والسُّمية للمواد المستخدمة في الأسلحة أو رصد تأثيرها على صحة الناس وعلى البيئة بعد استخدامها. لذلك تعتقد كوستاريكا أن من الحيوي للمجتمع الدولي العمل معا لحل المشاكل المتصلة بالمخلفات السامة للحروب. ونكرر اعتقادنا بأن الاعتبارات البيئية أساسية في جهودنا الرامية إلى تحسين حماية المدنيين.

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ستستضيف سان خوسيه الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية. بالنسبة لكوستاريكا، تعتبر المعاهدة أساسية للجهود الجاري بذلها حاليا للتخفيف من معاناة المدنيين الناجمة عن الصراعات المسلحة، ووضع حد لاستخدام هذه الأسلحة. إن استمرار بعض الدول في استخدام الذخائر العنقودية يجعل من الواضح علينا أن نعزز جهودنا من أجل تحقيق اعتراف أوسع بالاتفاقية. وسنواصل في كوستاريكا، الترويج للانضمام إلى الاتفاقية والثني عن استخدام الذخائر العنقودية لكي نقرب من عالم خال من هذه الأسلحة.

**السيد لوكي ماركيز (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية):**

سأدلي بنص مختصر من بياننا، ويمكن الاطلاع على النص الكامل على موقع "QuickFirst"

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل سورينام باسم اتحاد دول أمريكا الجنوبية (انظر A/C.1/68/PV.18).

رؤية شاملة لدينا للعواقب المترتبة على استخدام هذين النوعين الشديدين من الأسلحة نظراً لأن كلا النوعين من الأسلحة ضار بنفس القدر لمجتمعاتنا.

إن ضرر الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، بغض النظر عن استخدامها المحدد، هو نفس القدر من الضرر الناجم عن استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها، لأنها أيضاً تلحق أضراراً مادية بالسكان والأفراد، فكل أنواع الأسلحة تسهم إسهاماً كبيراً في وجود عالم غير آمن وغير مستقر ولا يمكن التنبؤ بمستقبله. ليس من المهم لباراغواي أي بلد من البلدان يعاني تقريباً من الآثار المترتبة على نوع أو آخر من التهديد، أو من هو البلد الذي يتسبب بذلك التهديد. بل ما يكتسي أقصى أهمية لدينا هو تهئية بيئة آمنة شاملة. وتحقيقاً لتلك الغاية يصبح التزام المجتمع الدولي مسألة حتمية.

ثانياً، إن باراغواي جزء من الغالبية الساحقة من البلدان التي وقعت على معاهدة تجارة الأسلحة. ونأمل، قريباً جداً، في الانضمام إلى البلدان التي صدقت عليها بالفعل، بحيث يمكن بدء تنفيذها في أقرب وقت ممكن. وقد أخذت العديد من الاعتبارات في الحسبان عندما وقعنا المعاهدة. وفي نهاية الأمر، وضعنا في اعتبارنا عدم وجود تنظيم لتجارة الأسلحة وطابعها غير المنضبط المترتب عن ذلك، فضلاً عما يشكله ذلك من مخاطر. ولكن إمكانية وجود أداة من شأنها منع المعاناة الإنسانية حفزتنا أكثر من أي شيء آخر.

وتشكل معاهدة تجارة الأسلحة، خطوة أولى في اتجاه توطيد نظام قانوني دولي يتماشى بشكل أكبر مع متطلبات الحياة العصرية والتطور ورفاهية الفرد. ولذلك السبب، فإننا ندعو أعضاء المجتمع الدولي إلى مواصلة الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة لضمان دخولها حيز النفاذ، وقبل كل شيء، أن يصبح تنفيذها حقيقة واقعة تمثل لحظة فارقة واضحة في تطور القانون الدولي.

في الاعتبار من دون شروط. أما التوازن فينبع من المساواة في السيادة بين الدول، وتقرير المصير، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وينبع أيضاً من سلامتها الإقليمية والسياسية وحقوقها المشروعة في الدفاع عن النفس، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

غير أنه قبل بضعة أشهر، اعتُمدت معاهدة تجارة الأسلحة بتصويت مسجل. ونظراً لأهميته وولاية الجمعية العامة بعقد آلية التفاوض التابعة لها، كان ينبغي اعتمادها بتوافق الآراء. وتأسف إكوادور لهذه الحقيقة. ونظراً لعدم وجود توافق في الآراء، حيث شهدنا خلال هذه الدورة للجنة الأولى، عدداً من الصعوبات في التفاوض بشأن مشاريع القرارات التي جرت العادة على اعتمادها من دون تصويت.

أود أن اختتم بياني بالقول، كما ذكر وفدي لدى تعليل تصويته عند اعتماد الصك (انظر A/67/PV.71)، ذلك أنه على الرغم من التحفظات والملاحظات التي أُبدت فيما يتعلق باعتماد العملية وعدد من العناصر الواردة في معاهدة تجارة الأسلحة، لا تزال السلطات الوطنية في بلدي تدرس وترصد تنفيذها لكي تتخذ قراراً قاطعاً بشأن توقيع إكوادور وانضمامها إلى هذا الصك.

**السيد سكايني ريتشاردي (باراغواي)** (تكلم بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سورينام بالنيابة عن اتحاد دول أمريكا الجنوبية (انظر A/C.1/68/PV.18). مع ذلك، إذ نتكلم بصفتنا الوطنية، نود التشديد على النقطتين التاليتين.

أولاً، فيما يتعلق باستخدام الأسلحة، أود أن أشير إلى أن هناك مصالح متباينة في استخدام الأسلحة فيما بين بلدان الاتحاد، وهو أمر واضح وطبيعي. ربما تتصل الحالتان الشديدتان بالمصالح المتباينة بشأن أسلحة الدمار الشامل، من ناحية، وبالأسلحة التقليدية، من الناحية الأخرى. إن تباين تلك المصالح المحددة ينبغي له أن لا يحول أبصارنا عن أهمية



الإقليمية واللجنة الوطنية المتعددة التخصصات لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى التعاون الإقليمي القوي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وجنبا إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، تتابع كرواتيا عن كثب التطورات الحاصلة فيما يخص هذه المسألة. ونظرا لخبرتنا المباشرة وفهمنا العميق للطابع المتعدد التخصصات لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن كرواتيا في وضع يمكنها من تقديم خبراتها على المستوى العالمي.

وكما أُشير إلى ذلك من قبل، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ليست صغيرة ولا خفيفة في تأثيرها. ولذلك، يجب أن تكون مواجهتنا لهذا التحدي قوية وموحدة.

**السيد بروبر (إسرائيل)** (تكلم بالإنكليزية): ترحب إسرائيل باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة. وتشكل المعاهدة خطوة هامة على طريق مكافحة المجتمع الدولي للاتجار غير المشروع بالأسلحة، بما في ذلك نقل الأسلحة إلى الإرهابيين والأطراف الفاعلة الأخرى من غير الدول. وتعتقد إسرائيل أن المعاهدة تعزز القواعد الدولية والأدوات الوطنية لمكافحة تجارة الأسلحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الشواغل الأمنية الوطنية. وفي رأينا، فإن التنظيم السليم للتجارة باستخدام معايير شاملة للتقييم والرصد والمراقبة يسهم في تحقيق السلام والأمن والاستقرار، سواء في الشرق الأوسط أو على النطاق العالمي. ولقد اضطلعت إسرائيل بدور نشط فيما يخص التفاوض بشأن معاهدة تجارة الأسلحة وصوتت مؤيدة للقرار ٢٣٤/٦٧ بء في شهر نيسان/أبريل، والذي اعتمدت الجمعية العامة المعاهدة من خلاله. ونحن حاليا في المرحلة النهائية من عملية الاستعراض الداخلي بهدف الموافقة على توقيع المعاهدة.

ما فتئت إسرائيل تؤكد منذ عدة سنوات على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج على سبيل الأولوية مسألة منع الإرهابيين والدول التي ترعاها من الحصول على الأسلحة التقليدية وغير التقليدية. وفي هذا السياق، تعلق إسرائيل أهمية

**السيد يوكوفيتش (كرواتيا)** (تكلم بالإنكليزية): إن كرواتيا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به أمس المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.18)، ولكن أود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

تعتقد كرواتيا، بوصفها دولة طرفا، ملتزمة تماما بالاتفاقيات والنظم المتعددة الأطراف القائمة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، أنه لا يمكن تحقيق نتائج إلا من خلال اتباع سياسات شاملة يعزز بعضها بعضا، على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية. وكرواتيا أيضا دولة موقعة على معاهدة تجارة الأسلحة التاريخية، وستكون في وضع يمكنها من التصديق على المعاهدة بمجرد استكمال إجراءاتنا الوطنية، على الأرجح قبل نهاية هذا العام. ونحن نعتبر المعاهدة أداة رئيسية لتعزيز السلامة العالمية والأمن البشري من خلال الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتقليل توافرها. وستقوم كرواتيا بدورها فيما يخص المساعدة على تنفيذها بشكل فعال على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك من خلال حافظة مساعدات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

ومن منظور وطني، اسمحوا لي أن أشير إلى تجربتنا فيما يخص الجهود الوطنية والإقليمية، على حد سواء، المبذولة في مجال تحديد الأسلحة، بعد انتهاء الصراع، مع التركيز على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نعلم أن تكديس وتوافر تلك الأسلحة والاتجار بها يغذي انعدام الأمن ويطيئ عمليات بناء السلام الهشة. وفي ضوء ذلك، ترحب كرواتيا بقرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يزيد، في رأينا، من تعزيز معاهدة تجارة الأسلحة.

وقد اكتسبت كرواتيا خبرة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ تدابير وطنية ناجحة لتحديد الأسلحة وتعزيز التعاون الإقليمي في بيئة ما بعد الصراع مع ما تتسم به من صعوبة. وتمتد خبرتنا من رئاسة الأنشطة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المحافل

تقليدية من قبيل الألغام الأرضية. إن الصين أوفت دائما وستستمر في الوفاء بالتزاماتها الناشئة عنها بكل جدية، والعمل على مواصلة تعزيز عالمية الاتفاقية وفعاليتها.

وبينما تمثل الصين امثالا تاما للاتفاقية على الصعيد المحلي، فإنها لم تدخر جهدا فيما يخص المساعدة الإنسانية الدولية. ومنذ عام ١٩٩٨، قدمت الصين مساعدة في مجال إزالة الألغام لما يربو على ٤٠ بلدا في آسيا وأفريقيا. كما قامت الصين هذا العام برعاية برامج تدريب في الصين فيما يخص إزالة الألغام شارك فيها أفراد من السودان وجنوب السودان ولاو. وستوفد أفرقة خبراء إلى كمبوديا لتقديم تدريب ميداني في مجال إزالة الألغام. ونحن نعمل أيضا على تقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام الأرضية والذخائر العنقودية في سري لانكا والأردن.

لقد جرى خلال الأعوام الأخيرة استغلال العبوات الناسفة على نحو متزايد من جانب الإرهابيين والمتطرفين لزرع الخوف والفوضى. وتستدعي هذه الوتيرة المقلقة الاهتمام الواجب من قبل المجتمع الدولي. وتؤيد الصين المناقشات الدولية ذات الصلة وتقوم بدور نشط فيها، وهي على أهبة الاستعداد لتعزيز التبادلات والتعاون مع جميع الأطراف المعنية. كما تدرك الصين تماما شواغل البلدان والمناطق المتضررة في هذا الصدد.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يعزى إلى أسباب معقدة، ويتطلب من ثم اتباع نهج كلي فيما يخص معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة وأعراضها على حد سواء. لهذا الغرض، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ اجراءات فعالة لمساعدة البلدان المتضررة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي. ويجب دعم الأمم المتحدة باعتبارها قناة رئيسية لتعزيز التعاون الدولي الرامي إلى التنفيذ الشامل والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

كبيرة على برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتتطلع إلى الاجتماع القادم للدول الذي يُعقد مرة كل سنتين، والمقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ونود أيضا تسليط الضوء على أهمية الصك الدولي للتعقب وتذكير الوفود بأنه بوسعنا جميعا الاستفادة من تعزيز التعاون فيما يخص تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك فيما يخص مواجهة تحديات الموسم وحفظ السجلات.

إن التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتشكل الاضطرابات في الشرق الأوسط بشكل عام، وفي سوريا على وجه الخصوص، تحديات كبرى، يجب أن تدفع المجتمع الدولي إلى العمل معا، لمنع الاتجار غير المشروع والإرهاب. وفي هذا السياق، أكدت إسرائيل قلقها العميق إزاء الانتشار غير المشروع لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف والصواريخ قصيرة المدى، حيث أن تلك الأسلحة يمكن أن تشكل تهديدا خطيرا للطيران المدني والتجاري والعسكري إذا وقعت في الأيدي الخطأ. ويجب على المجتمع الدولي تخصيص الموارد اللازمة للتصدي لهذا الخطر الجسيم على نحو فعال، والتركيز على اتخاذ خطوات ملموسة لمنع هذه الأسلحة من الوصول إلى الإرهابيين والأطراف الفاعلة من غير الدول.

وسنقدم نص بياننا الكامل إلى الأمانة.

**السيد وو جيانجيان (الصين) (تكلم بالصينية):** إن الصين تدعم الجهود المتواصلة لتحسين الآليات القانونية الدولية ذات الصلة بشأن تحديد الأسلحة التقليدية على أساس تحقيق توازن معقول بين تخفيف المعاناة الإنسانية وتلبية الاحتياجات العسكرية والأمنية المشروعة للدول ذات السيادة.

وتؤدي اتفاقية الأسلحة التقليدية دورا لا غنى عنه فيما يخص معالجة الشواغل الإنسانية الناجمة عن استخدام أسلحة

سأعلق الجلسة الآن كي تتمكن من مواصلة عملنا في إطار غير رسمي.

علقت الجلسة الساعة ١٦|٥٠ واستؤنفت الساعة ١٧|٥٠

### برنامج العمل

**الرئيس:** أود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لإبلاغ الوفود بتغيير في جدولنا ليوم الثلاثاء الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، ففي ذلك اليوم ستعقد الجمعية العامة جلسة عامة في الصباح بشأن البند الثامن والثمانين من جدول الأعمال المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولتمكين مندوبي اللجنة الأولى الراغبين في حضور الجلسة العامة للجمعية من القيام بذلك تم تحويل جلسة اللجنة الأولى في ذلك اليوم من الصباح إلى ما بعد الظهر.

رفعت الجلسة ١٧|٥٥.

لقد اتخذت الحكومة الصينية باستمرار موقفاً حكيماً ومسؤولاً تجاه صادرات الأسلحة. فهي تتقيد بشكل صارم بمبادئ عدم تقويض السلام والأمن والاستقرار في المناطق المعنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المتلقيّة. كما لا تصدر الصين أبداً أسلحة إلى البلدان أو الأفراد الخاضعين لحظر أسلحة فرضه مجلس الأمن. وقد أنشأت الصين نظاماً شاملاً وفعالاً لمراقبة تصدير الأسلحة، بما في ذلك إصدار شهادات المستخدم النهائي والاستخدام النهائي من قبل البلد المتلقي وإنشاء نظام لتسجيل صادرات الأسلحة الصغيرة.

إن الصين تدعم الجهود الدولية الرامية إلى تنظيم تجارة الأسلحة الدولية، وقد اضطلعت بدور بناء في المفاوضات حول معاهدة تجارة الأسلحة.

ولا تجد الصين أي صعوبات موضوعية في مضمون المعاهدة. وهي تنظر بصورة جادة في إمكانية التوقيع عليها. وتواصل الصين العمل عن كثب مع المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى التصدي بطريقة ملائمة لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية.

وتولي الصين أهمية كبيرة لتوخي الشفافية في مجال التسليح. وقد كرست جهودها خلال السنوات الأخيرة لتعزيز الثقة المتبادلة في المجال العسكري بين البلدان. وتواصل الصين تقديم تقارير سنوية إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، فضلاً عن المشاركة بنشاط في عمل أفرقة الخبراء الحكوميين مؤخرًا. وتكرس الصين جهودها لتعزيز عالمية السجل وفعاليتها، وستواصل بذل جهودها الذاتية في ذلك الصدد.

وستكون النسخة الكاملة من البيان الذي أدلت به الصين متاحاً في مكان خصصته الأمانة لذلك الغرض.

**الرئيس:** نستمع الآن إلى بيانات تدلي بها المنظمات غير الحكومية. وأرجو من المتكلمين أن يتكرموا بتوخي الإيجاز والاقتضاب في بياناتهم. وجرياً على الممارسة المتبعة في اللجنة،